الأمم المتحدة

A/C.5/58/SR.23

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
31 March 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كمونيتشيك .....(الجمهورية التشيكية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تعزيز منظومة الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

إدارة وتنظيم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-63663 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تعزيز منظومة الأمم المتحدة (تابع) (A/58/600 و A/58/610)

١ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): قام بعرض مذكرة الإمين العام بشأن جوانب التحسن في عملية التخطيط والميزنة الحالية (A/58/600)، فقال إنها صدرت استجابة لطلب رسمي من اللجنة في جلستها التاسعة عشرة المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، للحصول على معلومات. وتضمنت المذكرة نموذجين لإطار استراتيجي من جزأين سيحلان محل الشكل الحالي للخطة المتوسطة الأجل ومخطط الميزانية البرنامجية. وجرى تقديم هذين النموذجين لإيضاح التغييرات المحدودة للغاية في الشكل الذي سينشأ من توحيد المواعيد المقترحة لدورة الميزانية مع دورة المخطط.

٢ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قدمت تعليقات وملاحظات على هذه الاقتراحات في الوثيقة A/58/7/Add.5، ولكنها لم تعالَج في المذكرة قيد النظر، التي يقصد بها ببساطة الاستجابة لطلب اللجنة الخامسة للحصول على نموذجين لإيضاح التغييرات المقترحة. وللحصول على مزيد من المعلومات بشأن مسائل من قبيل مواعيد النظر في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ومخطط الميزانية، ومدة الخطة، والخطة بوصفها أداة للسياسة العامة والرصد والتقييم، أحال أعضاء اللجنة إلى الورقة المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ التي قُدمت للجلسات غير الرسمية.

٣ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): وجه انتباه اللجنة إلى التوصيات والتعليقات الواردة في الفقرات من ٧ إلى ١١ من التقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية (A/58/610)، التي أشارت إلى مسائل لم توضح في مذكرة الأمين العام (A/58/600) وكانت اللجنة الاستشارية قد أثارتها في تقريرها السابق (A/58/7/Add.5).

٤ - واستطرد قائلا إن المراقب المالي قد ذكّر اللجنة توا بأنها تلقت توضيحا كتابيا أوفى في جلساتها غير الرسمية. بيد أنه تمشيا مع الممارسة المتبعة في الماضي، ترى اللجنة الاستشارية أن التفاصيل المتعلقة بمسألة على هذا القدر من الأهمية ينبغي أن تظهر في وثيقة رسمية منشورة يمكن استخدامها كمرجع في المستقبل. وبرغم هذه الملاحظة، فإن اللجنة الاستشارية تعتبر التغييرات المقترحة حاليا ضئيلة إلى أدنى حد. وإذا رغبت الجمعية العامة في اتخاذ إجراء بشأنها، فإن اللجنة الاستشارية على استعداد لتقديم مزيد من التعليقات والتوصيات بمجرد تقديم الخطة البرنامجية ومخطط الميزانية إليها للنظر فيهما.

٥ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): قالت إن مذكرة الأمين العام (A/58/600) تشير إلى أنها صدرت عملا بطلب من اللجنة في جلستها التاسعة عشرة؛ وهذا يخلق مشكلة إجرائية خطيرة، لأن اللجنة لم تتخذ أي قرارات بشأن هذا البند في تلك الجلسة. وطلبت تعميم المحضر الموجز للجلسة التاسعة عشرة بأسرع وقت ممكن لتوضيح المسألة. وينبغي أن تمضي اللجنة في طريقها مع الحذر الواجب وتضمن أن قرارها النهائي يراعي مصالح جميع الدول الأعضاء. وقد أعاد وفد بلدها مرات كثيرة تأكيد استعداده للنظر في أية تدابير من شأنها تمكين المنظمة من الاستجابة بالكامل لرغبات أعضائها وشارك بروح من التعاون مع الأعضاء الآخرين والأمانة العامة في التفاوض بشأن قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧. ويجب أن يجري رصد تنفيذ ذلك القرار بالشفافية والنزاهة والثقة الواجبة.

٦ - ومضت قائلة إن التدابير الرامية إلى تحسين العملية الحالية للتخطيط والميزنة هامة جدا ولكن يجب إلا تؤدي إلى استبعاد أو المساس بهيئات أو صكوك لمجرد أن بعض البلدان أو المجموعات تعتبرها غير فعالة، أو عفا عليها الزمن أو باتت ذات أهمية هامشية. والعملية الحالية ناتجة عن مفاوضات حكومية دولية تفصيلية، تجلت بوجه خاص في الاتفاق الوارد في القرار ٢١٣/٤١. وممارسة الضغط لاعتماد قرارات تنتهك هذا الاتفاق قد تسبب انهيارا خطيرا في الثقة بين الدول الأعضاء. وكما أوضحت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق (A/58/7/Add.5)، يجب أن تقدم الجمعية العامة توجيهات بشأن النموذجين لتمكين اللجنة من البت فيما إذا كانت التغييرات المقترحة مقبولة. وعلاوة على ذلك، كان يتعين أن تتضمن الوثائق التي أعدها الأمين العام تحليلا لنواحي القصور الحالية في العملية.

٧ - واختتمت قائلة إنه ينبغي لذلك إرجاء النظر في الاقتراحات إلى الدورة التاسعة والخمسين لإمكان دراسة جميع الآثار كما ينبغي. وسيكون من المفيد أيضا إصدار محاضر موجزة لجميع الجلسات، بصرف النظر عن وضعها، التي نوقش فيها الإصلاح.

٨ - **السيد بوليدو ليون** (فنزويلا): قال إنه يجب أن تقوم المنظمة بإعادة صياغة عمليتها الحالية للتخطيط والميزنة بصورة شاملة لتجعلها أسرع وأكثر فاعلية. وقد شعر وفد بلده ببعض الإحباط عند دراسة النموذجين المقدمين من الأمانة العامة لأنهما لم يمثلا سوى تغيير طفيف.

٩ - ومضى قائلا إنه حسبما أكد تقرير اللجنة الاستشارية (A/58/610)، تتسم المعلومات الإضافية عن آثار التغييرات المقترحة بالغموض. وطلب تقديم المزيد من التفاصيل في جلسة رسمية للجنة الخامسة، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا التي أثيرت في الفقرتين ٧ و ٨ من ذلك التقرير.

١٠ - واختتم قائلا إن وفد بلده ملتزم هو نفسه بالإصلاح، ويعتقد أن الأمانة العامة تشاركه هذا الرأي. بيد أنه يشعر وأعضاء آخرون في اللجنة أن الاقتراحات المعروضة عليهم تفتقر إلى التفصيل. وسيحتاجون إلى المزيد من المعلومات، إذا ما أريد تبديد شكوكهم.

١١ - **السيد كرامر** (كندا): تكلم أيضا بالنيابة عن استراليا ونيوزيلندا، فقال إنهم، في هذه المرة، يختلفون مع رأي اللجنة الاستشارية: فمذكرة الأمين العام والمعلومات التكميلية التي عُممت على اللجنة ردت بصورة معقولة جدا على النقاط الموضوعية القليلة التي أثارتها اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق (A/58/7/Add.5). أما الفقرة ٤ من آخر تقرير للجنة الاستشارية (A/58/610) فقد اشارت إلى أن الأمين العام قدم النموذجين بدون توجيهات من الجمعية العامة. ولكن لم يكن بالإمكان تقديم توجيهات بدون وجود النموذجين لأن الوفود لم تكن متأكدة مما كانت تعالجه؛ فقد أدى الإسراع بإعداد النموذجين إلى تسهيل عملية صنع القرار وليس منعها. والعملية التي اقترحتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٧ من تقريرها السابق ربما أرجأت بدون قصد أي تغيير لمدة أربع سنوات لأن هناك مخاطرة تتعلق بفقدان الدورة التالية؛ وليس هناك الآن من سبب لحدوث ذلك.

١٢ - وأضاف قائلا إن المواعيد التي أوردها الأمين العام في الصفحة ٥ في الورقة المحتوية على المعلومات التكميلية تعكس بشكل ملموس اقتراح اللجنة الاستشارية لأنه ينبغي إعداد مخطط الميزانية بعد النظر في الخطة البرنامجية لفترة السنتين. واللجنة الاستشارية محقة في القول بأن الوثيقة الجديدة تشبه إلى حد بعيد سابقتها ولا تتناول جميع نواحي القصور المجملة في تقرير الأمين العام بشأن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج

لإجراء المزيد من التغييرات (A/57/387) والورقات اللاحقة، ولكن التغييرات الهامة تكمن في الدورة، وليس في شكل الوثائق. ويجري جعل الدورة ذاتها أكثر استراتيجية واستجابة لضرورة اشتراك الدول الأعضاء على نحو أكثر فعالية. ويتمثل الجانب الإيجابي الأول للاقتراحات في الصلة الاستراتيجية القائمة بين تخطيط البرامج وتخطيط الموارد؛ وفي الوقت الراهن، لا يتأثر مخطط الميزانية بحكم طبيعته بقرارات التخطيط. ويتمثل الجانب الثاني في أن مدى السنتين يسمح بميزنة أكثر استجابة ويلغي ضرورة قيام لجنة البرنامج والتنسيق باستعراض الميزانية البرنامجية. ومن شأن المدى الزمني الأقصر أن يؤدي أيضا إلى وضع خطة هادفة واستراتيجية إلى حد أبعد. وهناك حاجة إلى إجراء تحسينات في ترتيبات الإبلاغ عن الأداء، حتى خارج سياق تنقيح دورة الميزانية. ومن شأن اقتراحات الأمين العام أن تعزز التقييم، وبخاصة بتمكين لجنة البرنامج والتنسيق من إيلاء مزيد من الاهتمام لهذا الموضوع.

١٣ - واختتم قائلا إنه برغم مزايا هذه الاقتراحات، فإنها تقصر عن بلوغ طموحات الأمين العام ذاته وتقصر كثيرا عن اقتراحات الوفود الثلاثة التي يتكلم بالنيابة عنها، لأنها لا تمثل إلا تحسنا طفيفا. وقد تضاءلت الآمال في إجراء تحسينات جوهرية إلى حد أبعد لأن الاقتراحات الأولية بدت للبعض راديكالية للغاية. وينبغي الآن عدم رفض الاقتراحات بحجة أنها محافظة للغاية.

١٤ - **السيد كيلابايل** (بوتسوانا): تكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، فقال إن تحسين العملية الحالية للتخطيط والميزنة يتسم بالأهمية، وتود المجموعة الأفريقية أن تساهم في مناقشة هذه المسألة. بيد أنها لا تزال تنظر في تقرير اللجنة الاستشارية (A/58/610) وتحاول صياغة موقف بشأن اقتراحات الأمانة العامة. وطلبت إلى أعضاء مكتب اللجنة تحديد موعد لجلسة رسمية أخرى لمواصلة مناقشة هذه الاقتراحات، لكي يتاح للوفود الوقت للتشاور مع عواصمها والمجموعات الإقليمية.

١٥ - **السيد ستوفر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده شارك في البيان الذي أدلى به ممثل كندا، الذي شدد على أن التغييرات المقترحة لعملية التخطيط والميزنة الحالية تغييرات طفيفة. ومن الأفضل اتخاذ خطوات صغيرة ولكن فورية لتنفيذ الاصلاح، وبذلك تكون هناك فرصة لتحسين وضع الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وإذ أخرت المنظمة اتخاذ إجراءات، لن تتاح الفرصة التالية للتصرف حتى ٢٠٠٨-٢٠٠٩. والتأخير لمدة خمس سنوات غير مقبول.

١٦ - واختتم قائلا إن الأمين العام التزم بإصلاح الميزانية. وشرحت الأمانة العامة كيف سيجري توحيد مواعيد دورتي الميزانية البرنامجية ومخطط الميزانية. ومن شأن الاصلاحات أن تمكن المديرين لأول مرة من مواءمة استخدامهم للموارد مع توافر تلك الموارد، وأن تعطي للجنة البرنامج والتنسيق دورا أقوى فيما يتعلق بالرصد والتقييم. والوقت المتبقي للجنة محدود ويجب أن تتصرف بسرعة. وقال إنه لا يرى ثمة حاجة لعقد جلسة رسمية أخرى لمناقشة هذه المسألة.

١٧ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): ردا على طلب ممثل فنزويلا لتناول تعليقات اللجنة الاستشارية في جلسة رسمية، كرر تأكيده أن المذكرة التي قام بعرضها (A/58/600) لم تتضمن إلا المعلومات التي طلبتها اللجنة الخامسة في الجلسة التاسعة عشرة. بيد أن المعلومات الكتابية المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ أعدت للرد على تعليقات اللجنة الاستشارية، وأوردت تفاصيل بشأن مواعيد النظر في الميزانية البرنامجية ومخطط الميزانية وكيف يمكن جعل الخطة المتوسطة الأجل أداة للسياسة العامة. وفي الوقت ذاته، أوردت الفقرة ٢٥ من تقرير الأمين العام بشأن جوانب التحسن في عملية

التخطيط والميزانة الحالية (A/58/395) المستوى التفصيلي للنواتج والاحتياجات من الموارد التي يمكن أن تتوقع الدول الأعضاء رؤيتها في كراسة الميزانية.

١٨ - **السيد النجار** (مصر): قال إن طلبات اللجنة الخامسة أو اللجنة الاستشارية للحصول على إيضاحات ينبغي أن تلقى ردا كتابيا وأن تترجم لإمكان النظر فيها بالتفصيل والعودة إليها في المستقبل إذا اقتضى الأمر. وللحيلولة دون أن يصبح التغيير غاية في حد ذاته، يجب تحليل الاصلاحات تحليلا شاملا. ولا يمكن إجراء تحليل أو اتخاذ قرار بدون توافر معلومات محددة.

١٩ - **السيد التل** (الأردن): قال إنه لم يبق أمام اللجنة متسع من الوقت تختتم فيه أعمالها ولا تزال أسئلة كثير من أعضاء اللجنة بدون إجابة. وقد اقترحت الأمانة العامة إصلاحات لا تزال جديرة بالتنفيذ، مع أنها طفيفة جدا. وأيد طلب ممثل بوتسوانا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، لإتاحة المزيد من الوقت للمناقشة والتشاور مع العواصم. ومن شأن ذلك أن يجعل مهمة إعداد مشروع قرار مسألة أسهل.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

إدارة وتنظيم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (تابع) *(A/58/7/Add.12* و *A/58/569)*

٢٠ - **السيد ياماناكا** (اليابان): قال إن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تؤدي دورا هاما ويجب أن تصبح أكثر فعالية وكفاءة. وقد بعثت على تشجيعه التحسينات في إدارة المفوضية، ولكن القلق ساوره عندما علم أنها لم تنفذ سوى ٣ توصيات من التوصيات الـ ١٧ التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في استعراضه للإدارة (A/57/488). واختتم قائلا إنه يود الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالوظائف التي شُغلت في إطار المجموعة ٢٠٠ من النظام الإداري للموظفين وبشأن القضايا التي أشارت إليها ممثلة كوبا في الجلسة السابقة (A/C.5/58/SR.22).

٢١ - **السيد كرامر** (كندا): تكلم أيضا بالنيابة عن نيوزيلندا واستراليا، فقال إن الإجراءات الناتجة عن التدابير المقترحة في تقرير الأمين العام بشأن برنامج لإجراء المزيد من التغييرات (A/57/387) واستعراض الإدارة الذي بدأ منذ عامين، ولا سيما في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/57/488)، تؤدي إلى تحسين قدرة المفوضية على الاضطلاع بولايات حقوق الإنسان الناشئة عن الميثاق. وفي حين تقدم المفوضية مساهمة هامة، فإنها لا تستطيع مجاراة العبء المتزايد بدون موارد متكافئة في الميزانية: لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن قدرا كبيرا من الضغط الواقع على المفوضية يعزى إلى هذا التباين. ولذلك يجب على الدول الأعضاء أن تراعي الأصول في إسناد المهام للمفوضية وأن توفر الموارد اللازمة.

٢٢ - ومضى قائلا إن التحسينات الإدارية التي أوصى بها مكتب خدمات الراقابة الداخلية تقتضي اهتمام المفوضية بعض الوقت، ولكن إطار العمل الأساسي لتنفيذها قائم، حتى لو أنه لم تتخذ إجراءات حتى الآن إلا في ثلاث توصيات. ورؤية المفوضية الواضحة للنظم المتعلقة بحماية حقوق الإنسان على الصعيد القطري تمثل تحولا هاما سيستفيد من درايتها الفنية الأساسية. وبرغم إحراز تقدم هام، لا يزال يتعين على الهيئات ذاتها المنشأة بموجب معاهدات أن تفعل الكثير لتحسين تنفيذ المعاهدات. أما التحسينات التي شهدها النداء السنوي من أجل التبرعات والتقرير السنوي بشأنها فإنها تحظى بالترحيب. ويتسم الهيكل الجديد للمفوضية بأنه أكثر تماسكا كما أن واجبات نائب المفوض السامي محددة بصورة أوضح؛ وتود الوفود الثلاثة التي تكلم بالنيابة عنها معرفة ما إذا كانت توصيات مكتب

خدمات الرقابة الداخلية القائلة بأنه ينبغي أن يشرف على وحدة تخطيط السياسة العامة وإدماج تكنولوجيا المعلومات في خدمات الدعم قد نُفذت. وينبغي أن توضع الآن جميع الإجراءات الخاصة تحت إشراف فرع الإجراءات الخاصة الجديد.

٢٣ - واختتم قائلا إن وضوح عرض الأمين العام لسير عملية الاصلاح في المفوضية والاقتراحات المتعلقة بالموارد المبينة في الميزانية البرنامجية، إلى جانب التعليقات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، سيمكن اللجنة من اتخاذ قرارات بشأن هذا البند عن بينة.

٢٤ - **السيد ثاتشيشاواليت** (الموظف المسؤول عن دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان، مكتب تخطيط البرامج، والميزانية والحسابات): ردا على السؤال الذي وجهه ممثل كندا، قال إن التوصيات الثلاث لمكتب خدمات الرقابة الداخلية المذكورة على وجه التحديد في التقرير قد نُفذت بالكامل؛ ويجري إبلاغ المكتب أولا بأول فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الأخرى.

٢٥ - وانتقل إلى الأسئلة التي أثيرت في الجلسة الثانية والعشرين، فقال إنه جرى تحويل وظائف معينة في جنيف من المجموعة ٢٠٠ إلى المجموعة ١٠٠ من النظام الإداري للموظفين استجابة لتوصية من مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتعمل دائرة إدارة الموارد البشرية في جنيف على تغيير المركز التعاقدي للموظفين المعنيين. ولن يكون هناك تغيير في مصدر تمويل هذه الوظائف، وستظل المجموعة ٢٠٠ منطبقة على الموظفين الذين يقدمون المساعدة التقنية، ولا سيما الموظفون الميدانيون.

٢٦ - وأردف قائلا إنه بالنظر إلى تزايد عبء العمل، ارتئي أنه ينبغي أن يرأس وحدة الالتماسات موظف من الرتبة ف-٥ لضمان كفاءة تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف.

٢٧ - وأضاف قائلا إن وظيفة مدير المكتب من الرتبة مد-٢، المقترحة استجابة للتوصية ١٢ لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، يقصد بها ضمان تكامل الإسهامات من الخدمات الموضوعية التي تقدمها المفوضية وتوفير المشورة والمعلومات في حينها للمفوض السامي ونائبه. وسيكون مدير المكتب مسؤولا أيضا عن الاتصال بالحكومات. ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى التي تتناول حقوق الإنسان على صعيد السياسة العامة، فضلا عن إقامة اتصالات وثيقة مع المكتب التنفيذي للأمين العام والمكاتب الأخرى في المقر.

٢٨ - واستطرد قائلا إن فرع العلاقات الخارجية سيكون مسؤولا عن تطوير استراتيجية الاتصال وتعبئة الموارد وعن إدارة المشاريع والحملات المتعلقة بالتوعية.

٢٩ - واختتم قائلا إنه سيقدم معلومات بشأن موظفي المفوضية حسب نوع العقد والجنسية في الجلسة غير الرسمية التالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.